College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (19), No.(1), (2023)*

CC BY

المؤول من كلام العرب ما خالف ظاهره القاعدة النحوية في شرح ابن عقيل (باب الابتداء ونواسخه أنموذجا)

سلوى يونس خضر

جامعة الموصل كلية التربية الأساسية

(قدم للنشر في ٢٠٢٣/١/٣١ قبل للنشر في ٢٠٢٣/٣/١٢)

الخلاصة :-

يسعى البحث إلى الوقوف على الشواهد الشعرية المخالفة في ظاهرها لقواعد النحاة واحكامهم وتحديدا ما صرح به ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك من أنه جاء في ظاهره مخالفا لتلك القواعد ورد هذا الوجه المخالف إلى قواعد النحاة بالتأويل والتقدير من خلال عرض آراء النحاة في كل شاهد من تلك الشواهد وبيان الوجه فيه وذلك في باب الابتداء ونواسخه بوصفه أنموذجا للبحث.

The Interpreted from the Arabic Talk Contradicts the Apparent Grammatical Rule in the Explanation of Ibn Aqeel

Bab Al Ibtidaa as a Model

Salwa Younes

University of Mosul College of Basic Education

Abstract

The research sheds light on the poetic evidence that contradicts in its appearance the rules and constructions of grammarians, specifically what Ibn Aqil stated in his explanation of Alfiya Ibn Malik that its appearance is contrary to those rules. This form is contrary to the rules of grammarians' interpretation and appreciation by presenting the opinions of grammarians in each of those witnesses and the statement of the reason for it in *Bab Al Ibtidaa* as a model for the research.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه, والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد....فإن شرح ابن عقيل قد نال من الحظوة عند الناس والاقبال عليه قراءة وإقراء وشرحاً وتعليقاً مالم يحظ به غيره من المصنفات, فصاحبه قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي. الهمداني. (ت٧٦٩هـ) يعد من أشهر النحاة حتى أن أبا حيان وصفه بقوله:(ما تحت اديم السماء أنحى من ابن عقيل), وله من الشهر في النحو والبراعة فيه ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به, وقد سلك ابن عقيل فيه طريقاً وسطاً جمع بين اراء غيره من العلماء, وامتاز شرحه بتقارير وافية ومناقشات موضوعية لمذهب النحاة وآرائهم المؤيدة بالشواهد النحوية لتعقيد ما يذهب إليه في شرحه وما يرجحه من الآراء وما يؤيدها منها وخاصة فيما يتعلق بالشواهد الشعرية المخالفة في ظاهرها للقاعدة النحوية والتي صرح بها ابن عقيل في متن كتابه والتي كانت محط عناية البحث الحالي واهتمامه والتي نبه عليها ابن عقيل فجمعتها مكتفية بما صرح به بقوله: (أما ما ظاهره) في شرحه لابيات تخالف في ظاهرها القواعد النحوية في باب الابتداء ونواسخه, وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على قسمين اشتمل القسم الأول على تمهيد تضمن اضاءات على عنوان البحث لغة واصطلاحاً, ثم القسم الثاني الذي اشتمل على الشواهد النحوية المخالفة في ظاهرها للقواعد النحوية وفي ست مسائل عالجت كل مسألة منها شاهداً شعرياً خالف ظاهره القاعدة النحوية وبينت اختلاف النحاة في توجيههم لتلك الشواهد في الجواز والمنع والتأويل والتوجيه, واعقبت تلك المسائل بخاتمة اشتملت على خلاصة البحث, وقد اعتمد البحث في معالجة المسائل على النقل والوصف والاستنباط والتزم بعرض المسائل بحسب وردها في كتاب شرح ابن عقيل.

القسم الأول

اضاءات على العنوان

اولاً: التأويل لغة واصطلاحاً

التأويل لغة: مصدر من أوّل يؤوّل ثلاثيه آل [١]. وللتأويل في اللغة معانٍ كثيرة منها ما دل على الرجوع والرد, وذكر هذا المعنى ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) إذ قال: "و آل يؤول أي رجع, يقال: أوّل الحكم إلى أهله أي: أرجعه ورده إليهم"[٢]. والتأويل ينطوي على معنى التدبر والتقدير والتفسير, وهذا ما أكده ابن المنظور (ت ٧١١ هـ) بقوله: " وأوّل الكلام تأوّله: دَبّره, قدرّه, وأوّله وتأوّله فسره" [٣].

وهذه المعاني التدبر والتقدير والتفسير هي عمليات ذهنية متتالية تقتضي الترتيب القائم على فهم الكلام ووضح معانيه تمهيداً لعملية التقدير لبيان المراد منه, ثم يأتي بعد ذلك التفسير الذي يعد نتيجة للتدبر والتقدير.

التأويل اصطلاحاً: عرفه الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) بقوله: "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله" [٤], والتأويل في النحو هو "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير, وتدبر" [٥] وقد لجأ النحاة إلى التأويل لكي يوافق قوانين النحو واحكامه [٦] فما خالف الأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة عمل النحاة على تخريجه وتوجيهه ليوافق هذه الأقيسة والقواعد. وهذا التأويل يسوغ على حد قول أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) فيما نقله عنه السيوطي (ت ٩١١ هـ) "إذ كانت الجادة على شيء, ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول, أما

---

(١) ينظر: معجم مقايس اللغة, ابن فارس (ن ٢٩٥ هـ): مادة (اول): ١٥٨/١.

(٢) المصدر نفسه:١٥٩/١.

(٣) لسان العرب: مادة اول: ٣٢/١١.

(٤) التعريفات: ٥٠.

(٥) أصول التفكير النحوي, علي أبو المكارم:١٨٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٥.

إذا كان لغة طائفية من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل" [١], فأبو حيان أكد أن التأويل يترصد التراكيب, المخالفة للأصول النحوية ولقواعدها, فيأتي دور النحوي الذي يسعى إلى التوافق بين تلك التراكيب المخالفة للجادة وبين الأصول والقواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب, فما كان من كلام العرب مخالف أو فيه خروج عما تعارفت عليه العرب لجأ النجاة إلى التأويل الذي يحقق صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد [٢].

فليست كل القواعد التي وضعها النحاة تنطبق على الجميع ما تكلمت به العرب, وانما وقع في كلام العرب شيء كثير يخالف هذه المقاييس ويشذ عنها, ويأبى الانسياق معها, لذا عمد النحاة إلى مجموعة من التصورات والاقتراحات التي تضمن لقواعدهم الاطراد والتطابق على أكبر قدر ممكن من كلام العرب.

ثانياً: خالف لغة واصطلاحاً

خالف لغة : من خلف وقد جاء في مقاييس اللغة أن: "الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها أن يجيءَ شيءٍ يقوم مقامهُ, والثاني خلافُ قُدامَّ, والثالث التغيَّرُ" [٣], والخلاف في اللغة ضد الاتفاق فهو بمعنى المخالفة وقد نص على ذلك ابن المنظور بقوله: "الخلاف: المضادة, وقد خالفه مخالفة وخلافاً....وتخالف الامران واختلفا لم يتفقا, وكل مالم يتساو فقد تخالف واختلف" [٤] ويقال: "هو خلف صدق من أبيه إذا قام مقامه... وبالتحريك ضده وما استخلفت من شيء.... وله ولدان أو عبدان أو امتان خلفتان وخلْفان إذ كان أحدهما طويلاً والاخر قصيراً أو احدهما أبيض والاخر أسود" [٥] ومن هذه المعاني يتضح أن معنى خالف: المضادة والمعارضة وعدم الاتفاق .

أما خالف اصطلاحاً فهو من المخالفة ،وهي تعني اصطلاحاً: "منازعة تجري بين المتعارضين, لتحقيق حق أو ابطال باطل" [٦], وهذا المعنى لم يخرج عن المعنى اللغوي السابق لكنه خصصه في المعنى التضاد والتعارض. والخلاف مصطلح كوفي ولم يكن عند البصريين

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو:٧٣.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٦٢.

(٣) مقاييس اللغة: مادة خلف: ٢/ ٢١٠.

(٤) لسان العرب, جادة خلف:١٢٣٩/٢.

(٥) القاموس المحيط, للفيروز آبادي (ت٨١٧ هـ) : ١٤٠/٣.

(٦) التعريفات: ١٦.

[١], وقد عده الكوفيون عاملاً من العوامل يعمل في مواضيع عدة [٢], وقد ظهر هذا المصطلح نتيجة لاختلاف النحاة في تعليل الظواهر النحوية ولاسيما المخالف منها لقواعدهم والتي لا تنسجم مع ما اقروه.

القسم الثاني

مسائل الشواهد الشعرية المخالفة للقاعدة النحوية

المسألة الأولى: وجوب حذف الخبر بعد (لولا)

لولا أبوكَ ولولا قبلهُ عمرُ ألقت إليك معدٌّ بالمقاليد [٣]

الشاهد في البيت قوله: (ولولا قبلهُ عمر) إذ ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله: (قبله) على الرغم من كون ذلك المبتدأ قد وقع بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها, وهذا الحذف بعد (لولا) يعد واجباً, وأما ذكره فهو المخالف للأصل وهذا ما عليه الجمهور [٤]؛لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض [٥], ولا يكون هذا الا للضرورة الشعرية, حتى أن ذكر الخبر بعد (لولا) عند النحاة إذا صدر عمن لا يستشهد بكلامه على نحو بيت المعري [٦].

يُذيب الرُّعب منه كُلَّ عضبٍ فلولا الغمد يمسكه لسالا

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة, مهدي المخزومي: ٣٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٣٦

(٣) البيت من البسيط وهو لأبي عطاء السندي, ينظر الأغاني , لابي فرج الانصاري (ت ٣٥٦ هـ): ٨٤/١, وشرح التسهيل, لابن مالك (ت٦٧٢هـ): ٢٧٦/١, وشرح ابن عقيل:١١٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٩/١, ومغني اللبيب الابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ): ٢٧٣, والكواكب الدرية شرح منظومة الالفية: للأزهري(ت٦٧٢هـ):٩٦/١.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية بن مالك, الصبان محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ). ٣٤٢/١

(٦) ديوان سقط الزند :١٤.

فانه يعد لحناً [١], أما إن كان صادراً عمن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله نحو قول الزبير بن العوام (رضي الله عنه [٢]):-

ولولا بنوها حولها لخطبتُها كَخطبة عصفورٍ ولمْ أتلعثم

فهو مؤول وهذا ما قال به ابن عقيل [٣], وقد أكد النحاة وجوب حذف الخبر بعد لولا وعلل ابن عصفور (٦٦٩ هـ) هذا الحذف؛ لان الكلام قد طال الجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفاً [٤] وعلله ابن مالك بقوله: " لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع على وجود, والمدلول على امتناعه هو الجواب, والمدلول على وجوده هو المبتدأ, فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً, لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو, فصح الحذف لتعيين المحذوف ووجب سد الجواب مسده وحلوله محله "[٥], وذهب ابن عقيل إلى ان خبر المبتدأ بعد (لولا) واجب الحذف أيضاً ونبه على قول ابن مالك بقوله: "واحترز بقوله غالباً" [٦] وبين أن هناك ثلاث طرائق لإعراب ما بعد لولا, احدها طريقة الجمهور الذين عدوا أن حذف الخبر بعد لولا يكون واجباً وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر فهو مؤول[٧], أما الطريقة الثانية فهي طريقة لبعض النحويين الذين يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد (لولا) قليل وليس شاذاً [٨], أما الطريقة الثالثة فهي أن الخبر إمَّا ان يكون كوناً مطلقا أو كوناً مقيداً ، فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه نحو: (لولا زيد لكان كذا) أي لولا زيد موجود, وان كان كوناً مقيداً فإما ان يدل عليه دليل أو لا , فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو: (لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت), وان دل عليه جاز اثباته وحذفه, نحو أيقال: (هل زيد محسن إليك) فيقول: (لولا زيد لهلكت), أي: (لولا زيد محسن

---

(١) يرى ابن هشام أن تلحين قول المعري (ليس بجيد) وذلك لاحتمال التقدير (يمسكه) بدل اشتمال على أن الأصل. (أن يمسكه), تم حذفت أن وارتفع الفعل, أو تقديره (يمسكه) جملة اعتراضية, وقيل يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف, وهذا مردود بنقل الاخفش أنهم يذكرون الحال بعدها لأنه خبر في المعنى, ينظر: المغني:٢٧٣.

(٢) البيت من الطويل: ينظر: المعجم المفصل: ٣٢٣/٧, وشرح الكافية:٣٥٥/١.

(٣) ينظر: شرحه: ١١٧/١-١١٨.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٣٥/١.

(٥) شرح التسهيل: ٢٧٦/١.

(٦) شرح ابن عقيل: ١١٧/١-١١٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه:١١٨/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

إليَّ) فإن شئت حذفت الخبر, وان شئت اثبتته [١] وقد "ذهب أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤ هـ) وابن الشجري (ت٥٤٢ هـ والشلوبين (ت٦٤٥ هـ) وابن مالك إلى أنه يكون مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه, وكوناً مقيداً كالقيام والعقود فيجب ذكره ان لم يعلم"[٢], وجعلوا منه قوله (صلى الله عليه وسلم) لعائشة: "لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم" [٣], واكد ابن مالك ذكر الخبر في قوله(صلى الله عليه وسلم) بقوله : " لو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحواله بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل, وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور" [٤], أما السيوطي فيرى: " أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مَرويّ بالمعنى لا بلفظ الرسول" [٥].

المسألة الثانية: تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير عطف

مَن يكُ ذا بتّ فهذا بتّي مُقيظ مُصّيف مُشتّى [٦]

الشاهد فيه قوله :(فهذا بتي مقيظ, مصيف, مشتى), فإنها اخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف, ولا يمكن أن يكون الثاني نعتا للأول لاختلافهما تعريفاً وتنكيرا, وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل فلا يصار إليه, فللنحاة موقف من تعدد الخبر, فمنهم من أجاز تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، ومنهم من لم يجزه إلا إذا كان الخبر في معنى واحد ،وقد نص ابن عقيل على أنه "لا يتعدد الخبر إلا إذا كان (الخبران)في معنى واحد فإن لم يكونا كذلك تعيين العطف" [٧] وذكر أنه ما جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر [٨], وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَالْغَفُورُالْوَدُودُ ذُوالْعَرْشِالْمَجِيدُ ﴾ [٩], وقد أجاز ابن يعيش (

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٨/١.

(٢) المغني: ٢٨٨.

(٣) كتاب العلم باب من ترك بعض الاختيار مخالفة أن يقصر في فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه صحيح البخاري: ٤٤/١-٤٥.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح:٦٦.

(٥) همع الهوامع: ٤٢/٢.

(٦)البيت من شواهد الكتاب : ٨٤/٢ ،وينظر : : همع الهوامع :١٠٨/١

(٧) شرحه: ١٢١/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٢١/١.

(٩) سورة البروج: ١٤-١٥.

ت ٦٤٣ هـ) أن "يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فتقول: (هذا حلو حامض) تريد أنه قد جمع بين الطعمين, كذلك قلت هذا مز, فالخبر وإن كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى؛ لأن المراد أنه جامع الطعمين, وهو خبر واحد, ويقول: هذا قائم قاعد على معنى راكع "[١], وذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) إلى ما ذهب إليه ابن يعيش في توجيهه لقولهم: (هذا حلو حامض) إذ قال: "إن المتكلم لم يرد أنه حامض من كل وجه, أو حلو من كل وجه, وانما أراد أن فيه طرفاً من هذا, أو طرفاً من ذلك, وهذا ليس بمتنافٍ, ولذلك رفع في بعض النسخ ويجمعها قولك مز" [٢] ويرى ابن الحاجب أن القياس جامع حلو حامض بالعطف, إلا أن خبر المبتدأ في زيد (عالم عامل) شائع فيه الامران مع الاستقلال [٣], وذهب ابن مالك الى وجوب العطف إذا تعدد الخبر لتعدد المبتدأ نحو: أولادي فقيه وشاعر وكاتب [٤], وإن تعدد الخبر في اللفظ والمعنى أجاز ابن مالك العطف [٥], أما ابن عقيل فعنده لا يتعدد الخبر "إلا إذا كان من جنس واحد, كأن يكون الخبران مفردين نحو: (زيد قائم ضاحك فما إذا كان أحدهما مفرداً والاخر جملة فلا يجوز ذلك, فلا تقول (زيد قائم يضحك, ... ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ [٦], جواز كون (تسعى) خبراً ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالاً)) [٧], وقد رفض الدكتور أبو السعود الشاذلي مسألة تعدد الاخبار المتعاطفة, ويرى أنها لا تدخل ضمن الاخبار المتعاطفة إذ قال: ((لا تدخل الاخبار المتعاطفة في هذه القضية..... وقضية تعدد الخبر وإن عدها النحاة من هذا القبيل, ولم يعترضوا على جوازها)) [٨], أما أحمد قبش فيرى أن تعدد الخبر يكون على ثلاثة أنواع في نحو: (التلميذ مجتهد دؤوب متواضع)" ١- تعدد واجب العطف حين يكون تعدده تابعاً لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقة أو حكماً مثل: الناجحون تلميذ وشاب وكهل ، ٢- تعدد ممتنع العطف حين يتعدد الخبر في اللفظ فقط, وتشترك الالفاظ

---

(١) شرح المفصل: ٩٩/١.

(٢) الايضاح في الشرح المفصل: ٢٠٢/١

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٥٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:٣٧٢/١.

(٥) سورة طه: ٢٠.

(٦) شرحه: ١٢١/١.

(٧) المركب الاسمي الاسنادي وانماطه:٥١.

(٨) العامل في النحو والصرف والاعراب:١٠٢.

المتعددة في تأدية معنى واحد وهو المعنى المقصود, مثل: (الرجل طويل قصير) أي متوسط,٣- تعدد يجوز فيه العطف وعدمه حين يتعدد الخبر لفظاً ومعنى بحيث يكون كل واحد مخالفاً للآخر مثل (صحيفتنا علمية أدبية سياسية) " [١]. في حين يرى غيره من المحدثين عدم الحاجة إلى التقدير فـ "من قواعد النحاة ما لا يحتاج تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير, ثم ما المانع – والخبر حكم- ان يحكم على المبتدأ بأكثر من حكم؟ ثم إن التراكيب التي يحدث امتداد في عناصرها المكونة لها دليل ثراء في اللغة العربية, ثم إن امتداد الجملة بتعدد الخبر أمر غير بدع في اللغة [٢], ويميل البحث إلى عدم التقدير وجواز تعدد الخبر.

المسألة الثالثة: حكم تقديم معمول الخبر على اسم كان واخواتها

قَنافِذُ هدّاجونَ حول بُيوتِهم بِما كَان إياهم عطية عوّدا [٣]

الشاهد في البيت قوله: (بما كان إياهم عطية عودا إذ إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عودا) عن الاسم أيضاً. فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل وما يليه وهذا هو ظاهر البيت ولا يجوز أن يلي كان واخواتها معمول خبرها إلا ان كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً عند البصريين والكوفيين نحو: كان عندك زيد قائماً, أما إذا تقدم معمول الخبر وحده على الاسم وكان الخبر مؤخراً عن الاسم امتنع عند البصريين تقديمه وجاز ذلك عند الكوفيين [٤], كقولهم: كان طعامك زيد أكلاً, وأكد ابن عقيل ان ما ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولي كان واخواتها معمول الخبر فيتأول له على أن في (كان) ضميراً مستتراً وهو ضمير الشأن" [٥], وقد لجأ ابن عقيل إلى التأويل لأن الفعل الناسخ لايليه الا أحد معموليه ولا يجوز ايلاؤه مالم يعمل فيه لأنه اجنبي عنه, وليس باسم له ولا خبر وهذا وحده سبب في منع البصريين هذا التقديم فضلاً عن كون الناسخ أقل درجة من رتبة الفعل الحقيقي مما اكسبه ضعفاً فلا يفصل عن معموليه بشيء وبه صرح سيبويه (ت ١٨٠ هـ), إذ قال:" هذا باب الاضمار في (ليس) و (كان) كالإضمار في (إن) إذ قلت: إنه من

---

(١) الايضاح في الشرح المفصل: ١/ ٢٠٢-٢٠٣

(٢) في أنواع الجمل العربية: ١٠٢.

(٣) **البيت للفرزدق ، ديوانه:١/١٨١, وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٢.**

(٤) ينظر: التسهيل: ١/٣٦٧/ وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ٢٤٨/ وارتشاف الضرب : ، ١١١٢ وهمع الهوامع: ٢/٩٢.

(٥) شرحه:١/١٣٢-١٣٣.

يأتنا نأته, وإنه أمة الله ذاهبة" [١], فمن ذلك قول العرب ليس خلق الله مثله، فلولا أن فيه اضمار لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم, ولكن فيه من الاضمار مثل في إنه..... قال الشاعر: [٢]

فأضحُوا والنّوى عالي مُعرسِهم وليس كل النوى تلقى المساكين

فلو كان (كل) على (ليس) ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع (في كل), ولكنه انتصب على تلقي ولا يجوز أن يحمل (المساكين) على (ليس), وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الاخر يلي الأول, وهذا لا يحسن, لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز , وكان قبيحا [٣], وأكد سيبويه هذا المنع في موضع آخر من كتابه إذ قال: " قد زعم بعضهم أن (ليس) كـ (ما), وذلك قليل لا يكاد يعرف, فهذا يجوز ان يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه, وليس قالها زيد, هذا كله سمع من العرب, والوجه والحد أن في (ليس) إضماراً "[٤], ويرى أبو حيان أن هذا الفصل لا يختص ب ((كان واخواتها)) بل لا يلي عاملاً ما نصبه غيره أو رفعه [٥], وقد وجه بعض النحاة هذا الفصل توجيها آخر فذهب ابن مالك إلى زيادة (كان) فيكون (عطية عودا) في الشاهد الشعري للمسألة مبتدأ وخبرا وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها في الاعراب صلة الموصول (ما) فيكون التقدير: أي بالذي عطية عدد حموه [٦] .

المسألة الرابعة: اعمال لا في المعرفة عمل ليس

بَدَت فِعل ذي ودّ فلمّا تبعتها تولّت وبقت حاجتي في فُؤَادِيا [٧]

وَحلّتْ سَواد القلبِ لا أنا باغياً سِواها ولا عن حُبهّا مُتراخِيا

الشاهد في البيت قوله: ((لا أنا باغياً)) إذ أعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة, وهو (أنا), وقد تأول ابن مالك هذا البيت بتأويلات كثيرة, لان (لا) لا تعمل في المعرفة ابداً وقد نص على ذلك سيبويه متحدثا عن (لا) العاملة عمل (ليس) في باب مالا تغير فيه

---

(١) الكتاب: ١/٧٠.

(٢) البيت لحميد الارقط والبيت من شواهد الكتاب: ١/ ٣٥.

(٣) الكتاب:١/ ٦٩-٧٠.

(٤) المصدر نفسه: ١/١٤٧.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/١٧٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧٦, وهمع الهوامع: ٢/٩٢.

(٧)البيت للنابغة الجعدي ديوانه: ١٧١

(لا) الأسماء عن حالها وبين أنها لا تعمل في معرفة ابداً, وما ورد منها عاملاً في معرفة فهو مؤول إذ قال: (هذا باب مالا تغير فيه (لا) الاسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا) فيها, فمما لا يتغير عن حاله مثل أن تدخل عليه (لا) قول الله عز وجل ذكره ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[١], وقال الشاعر الراعي [٢]:

وما صرمتُكِ حتى قلت مُعلِنة لا ناقة لِي في هذا ولا جملُ

وقد جعلت ، وليس ذلك بالأكثر منزلة (ليس) وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء, وأنها لا تعمل في معرفة, فمن ذلك قول سعد بن مالك [٣]:

من صدَّ عني نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ

واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة ابداً" [٤], وقد جعل الرضي اعمال (لا) عمل ليس في المعارف (شاذاً) فقال،: "أما الجملة الاسمية فلا تدخلها (لا) فاما أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير (لا) نحو: لا زيد فيها ولا عمرو أو يكون جزءاها نكرتين نحو: لا رجل قائم وهو في (لا) شاذ, أي عمل ليس في (لا)، قالوا يجي في الشعر نحو قوله: [٥]

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ

والظاهر أنه لا تعمل (لا)عمل (ليس) لا شاذا ولا قياسا, ولم يوجد في كلامهم شيء في خبر (لا) منصوباً كخبر (ما) و(ليس) " [٦], وقد ذهب أبو حيان إلى أن (لا) تعمل في النكرة وأنها "إذا دخلت على المعارف لم تجر مجرى (ليس) وقد سمع في ذلك بيت النابغة [٧]

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٤.

(٢)البيت للراعي النميري ، ديوانه : ١٩٨ ، وينظر : الخزانة الادب:٢٢٣/١, و شرح المفصل: ١١٢/٢, وشرح التصريح: ٢٤١/١.

(٣) البيت في خزانة الادب: ١/ , وينظر الشرح المفصل: ١٨٢/٢

(٤) الكتاب: ٥/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٥) سبق تخرجه في الصفحة :١٠ .

(٦) شرح الكافية: ٢٦٠/١-٢٦١.

(٧) سبق تخريجه في الصفحة: ١٠.

وقد لحنوا أبا الطيب في قوله: "فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا [١]"[٢] وقد نبه ابن عقيل إلى أن ابن مالك اختلف كلامه في البيت شاهد المسألة " فمرة قال: إنه مؤول, ومرة قال: إن القياس عليه سائغ " [٣], فقد تأوله ابن مالك تأويلات كثيرة في شرحه للكافية, احدها: أن قول الشاعر (أنا) ليس اسماً, وانما هو نائب فاعل لفعل محذوف, وأصل الكلام على هذا(لا أرى باغيا) فلما حذف الفعل وهو (أرى) برز الضمير المستتر وانفصل [٤] ، أو يكون الضمير مبتدأ وقوله ((باغيا)) حال من نائب الفاعل والتقدير: (لا أرى باغيا) وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ (أنا), ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال الذي هو قوله: ((باغيا)) عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف, ونظائره كثيرة, منها قولك: (حكمك مسمطا) أي مثبتاً فجعل مسمطاً وهو حال مغنياً عن عاملة مع كونه غير الفعل فان يعامل (باغيا) بذلك وعامله فعله أحق وأولى [٥] ويرى البحث عدم اعمالها أحق واولى وفيه ابتعاد عن التأويل والتقدير.

المسألة الخامسة: دخول لام الابتداء على خبر لكن.

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حُبّها لعميدُ [٦]

الشاهد في البيت قوله (لعميد) إذ دخلت لام الابتداء في الظاهر على خبر لكن وخرج على أن اللام زائدة [٧] ؛ لأن "هذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها الصدارة في الكلام, فحقها أن تدخل على (إنَّ) نحو: (لآن زيداً قائم, لكن لما كانت (اللام) للتأكيد, و (إنّ) للتأكيد, كرهوا الجمع بين الحرفين بمعنى واحد, واجروا اللام إلى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي اخوات (إنّ), فلا تقول: (لعل زيداً لقائم)" [٨], وقد استدل الكوفيون بقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد على جواز دخول اللام في خبر (لكنّ) [٩] أما البصريون فقد اعترضوا

---

(١) تمام البيت: إذ الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى, ينظر شرح ديوان المتنبي للواحدي: ٣١١.

(٢) البحر المحيط :١٦٩/١, وينظر الأصول: ٩٦/١

(٣) شرحه: ١٤٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٤٤١/١, وشرح التسهيل: ٣٧٦/١-٣٧٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٤٤١/١.

(٦) البيت مجهول القائل, ينظر: خزانة الادب: ٣٤٣/٤.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦٨/١.

(٨) شرح ابن عقيل: ١٦٧/١-١٦٨.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١. والانصاف في مسائل الخلاف: ٢٩/١.

على هذا البيت, فذكر ابن مالك أنه: "لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راو عدل يقول سمعته عمِّن يوثق بعربيته" [١], وكذلك نقل المرادي رأي ابن مالك واعتراض على هذا الشاهد بقوله: "لا حجة فيه, لأنه بيت مجهول القائل لا يعرف تمام ولا شاعر "[٢], وهذا ما أكده أيضاً السيوطي فيما نقله عن ابن النحاس [٣], وذهب إلى هذا أيضا ابن هشام [٤], ولذا تؤول هذا الشاهد النحوي بتأويلات كثيرة ومنها تأويلات للكوفيين إذ إن (لكن) عندهم أصلها (إنَّ) زيدت عليها (اللام) و (الكاف), وهذا ما نص عليه الفراء في حديثه عن (لكنَّ), إذ قال: "إنما نصبت العرب بها إذ شددت نونها لأن أصلها, (إن عبد الله قائم), فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً " [٥], وذكر ابن الانباري أن" الدليل عند الكوفيين النقل والقياس... واما القياس فلأن الأصل في (لكن) هو (أنّ) زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا جميعاً حرفاً واحداً" [٦], أما ابن مالك فذكر أن أصل (لكنَّ): (ولكن إنني) ثم حذفت همزة (إنني) ونون (لكن) وجيء بالام في الخبر لأنه خبر (إنّ) " [٧], وتابعة ابن هشام في هذا التأويل: إذ قال: "الأصل:(لكن إنني), ثم حذفت الهمزة تخفيفاً, ونون (لكن) للساكنين" [٨], في حين ذكر المرادي أن بعض النحاة ذهب إلى أنها (مؤلفة من (لا) و(كأن) والكاف للتشبيه, (أن) على أصلها, ولذلك وقعت بين كلاميين لما فيها من نفي الشيء, وإثبات لغيره, وكسرت الكاف لتدل على الهمزة المحذوفة" [٩], وقد بنى بعض النحاة تأويلهم لهذا الشاهد النحوي على الزيادة, أي أن (اللام) في قول الشاعر (لعميد) هي لام زائدة وليست لام ابتداء وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش بقوله: " يجوز ان تكون اللام هنا زائدة مثل إنشاد بعضهم [١٠]:

مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم فقالوا الذي يسألوا أمس لمجهودا

---

(١) شرح التسهيل: ٤١١/١.

(٢) الجني الداني في حروف المعاني: ٦٢٠.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ١٥١.

(٤) ينظر: مغني البيب: ٥٤٧/٣.

(٥) معاني القرآن: ٤٩٥/١.

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٩/١.

(٧) شرح التسهيل: ٢٩/٢.

(٨) المغنى: ٣٨٥.

(٩) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣٨

(١٠) مجهول القائل: ينظر خزانة الادب: ٣٢٧/١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [١], بفتح (أنّ) في قراءة سعيد بن جبير [٢] فاللام هنا زائدة بمنزلة الباء مع الفاعل في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾[٣] "[٤], وممن قال بزيادتها ايضاً ابن مالك [٥] وابن هشام [٦], وللبيت تأويل ثالث, إذ ذكر جمهور النحاة أنه شاذ لا يقاس عليه هذا ما ذكره ابن السراج, إذ قال: "هو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه" [٧], وكذلك يرى ابن مالك في احدى تأويلاته للبيت أنه "الاحجة فيه لشذوذه" [٨], وهذا ما أكده ابن الحاجب أيضاً [٩], ويذهب البحث إلى أن اللام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الاجماع على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى في البيت السابق ذكره.

المسألة السادسة: إلغاء عمل إخال مقدما

أرجُو وآمل أن تدنو موتدتُها

وما إخال لدينا مِنك تنويلُ [١٠]

الشاهد في قوله: ((وما إخال لدينا منك تنويل) فإن ظاهره أنه الغي (إخال) مع كونها مقدما, وليس هذا الظاهر مسلماً به, فالتقدير: (وما إخاله لدينا منك تنويل) فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول و (لدينا منك تنويل) في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء [١١], وذهب

---

(١) سورة الفرقان: ٢٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن, للقرطبي (ت٦٧١ هـ): (١٢/١٣).

(٣) سورة الفرقان: ٣١.

(٤) شرح المفصل: ٤/ ٥٣٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩/٢.

(٦) ينظر: المغني: ٣٨٥.

(٧) الانصاف في مسائل الخلاف: ١٢٢.

(٨) شرح تسهيل: ٢٩/٢.

(٩) المقاصد الشافية: ٢/ ٣٤٧.

(١٠) البيت لكعب بن زهير بين ابي سلمى المزن: ديوانه: ٩, ينظر: خزانة الادب:٧/٤.

(١١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١/٢-٢٢.

الكوفيون إلى جواز إلغاء (إخال) في قول الشاعر فلا يحتاجون إلى تأويل [١] وقد تابع الاخفش الكوفيين في جواز إلغاء العامل مع تقدمه على المعمول سواء أكان هذه العامل فعلاً أم حرفاً فيجوز ((ظننت زيدُ قائم)) قياساً على قول الشاعر:

ارجُو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وهو ممتنع عند البصريين, فلا تقول: (ظننت زيد قائم), بل يجب الاعمال, فتقول: (ظننت زيداً قائماً) حتى أن ابن مالك عد الالغاء قبيحاً فقال: " إن الأفعال القلبية (ظن واخواتها) تختص به متصرفاتها بقبح الإلغاء نحو: ظننت زيد قائم, وبجوازه بلا قبح ولا ضعف نحو: زيد قائم ظننت, وزيد ظننت قائم, وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو: (ظننت زيد قائم) أولى من الإلغاء"[٢], وذكر أبو حيان أنه " إذا وضع صدر كلام فلا يجوز عند جمهور البصريين الاعمال"[٣], وأكد ابن الحاجب أن إعمالها يقوى حال التقدم لكنه لا يلزم ولا يجب , إذ قال: " إذا تقدمت فالوجه الاعمال, وهو الثابت, والكثير, وقد نقل جواز الالغاء, ولا بعد فيه؛ لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم, تقدمت أو تأخرت, وهذا ان متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها, فجعل بعد دخولها على أصله, وجعلت هي تفيد معناها خاصة وهذا حاصل تقدمت أو تأخرت, فجعل من ذلك أنها إذا تقدمت قوى الاعمال أو التزم على قول, وإذا توسطت كان الإلغاء اقوى منه إذا تقدمت ،وإذا تأخرت كان الإلغاء أقوى منه إذا توسطت " [٤], ويتبين من هذا أن سبب الاعمال عند النحاة في حال تقدم الفعل يرجع إلى قوة الفعل في تقدمه وتصدره, أما ضعفه فيعود إلى تأخره ووقوعه وسطاً بين معموليه, أو متأخرا عنهما ، أي انه كلما تباعد عن الصدر وطال الكلام وتأخر ضعف إعماله وكان إلغاؤه أقوى, وهذا ما نص عليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) بقوله: " لان الفعل لا حظ له في التقدم بوجه, وإذا كان كذلك ضعف أمره وحسن إلغاؤه؛ لأجل أنك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين الأقرب , وليس كذلك التوسط, لأنك إذا لفظت بأحد الجزأين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه بل كان مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل لأجل أن كل واحد من الجزئيين لا يتم الا بصاحبه والابتداء قد استولى على الجزء الأول, والفعل على الثاني فهما كشيء مشترك بينهما لهذا ان يأخذه أخذ ذلك حدود النعل بالنعل , وأما حال التقديم نحو: ظننت زيداً

---

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١٢٧, وهمع الهوامع: ٢٢٩/٢.

(٢) تسهيل القواعد: ٧١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢٠١٧/٤ وينظر: أوضح المسالك: ٤٤٧/١.

(٤) الايضاح في شرح المفصل: ٦٨/٢ .

منطلقاً, فليس للابتداء فيه حظ بوجه, فلذلك لم يجز الا الاعمال. ولذا يكون الإلغاء جائزا إذا توسط العامل أو تأخر ، ويكون الإلغاء مع التأخير أقوى من التوسط، اما إن تقدم فلا يجوز الإلغاء.

الخاتمة

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وبعد... فقد توصل البحث النتائج الاتية:

١- ان نحاة البصرة يقوم منهجهم على التأويل والتقدير في حال خرج النص الشعري عن قواعدهم النحوية على خلاف نحاة الكوفة الذين قام منهجهم على السماع والاعتداد بالشاهد الشعري ونادراً ما كانوا يلجأون إلى التأويل.

٢- ان التأويل مخرج علمي لما يبدو في ظاهره مخالفا للقواعد النحوي.

٣- متابعة ابن عقيل لمن سبقه من النحاة في آرائه, فكان غالباً ما يرجح رأي ابن مالك في المسألة النحوية المعروضة, وكان يميل الى رأي البصريين أكثر وذلك يتضح من خلال متابعة لآراء الخليل وسيبويه.

٤- الإشارة إلى آراء أخرى خالف فيها ابن مالك ما ذهب إليه في الالفية, فابن عقيل يأخذ عليه اختلاف قوليه في المسألة الواحدة إذ قد يغير ابن مالك ما قاله في مسألة نفسها إن بدا له فيها وجه آخر.

٥- شخصية ابن عقيل كانت حاضرة من خلال ملاحظاته بالتصويب والتعقب والعناية بتفصيل آراء النحاة فكثرت تفاصيل المسائل النحوية في شرحه.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥ هـ), تحقيق: رجب عثمان محمد, مكتبة الخانجي, القاهرة ط١, ١٩٩٨.

٢-أصول التفكير النحوي, علي أبو المكارم, دار غريب, القاهرة, ط١، ٢٠٠٦ م.

٣-الأصول في النحو, أبو بكر بن السراج البغدادي (ت ٣١٦ هـ), تحقيق عبد الحسين الفتلي, مطبعة سلمان الاعظمي, بغداد, ١٩٧٢.

٤- الأغاني أبو الفرج الاصفهاني (ت ٣٥٦ هـ), دار الفكر, بيروت لبنان, ط١, ٢٠١٠.

٥- الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين عبد الرحمن بن ابي يكر السيوطي (ت٩١١هـ), قدم له وطبعهُ وصححه وشرحه وعلق على حواشيه وفهرسة احمد سليم الحمصي ومحمد احمد قاسم, جروس برس, ط١, ١٩٨٨ م.

٦-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد (ت٧٦١هـ), تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, دار الطلائع/ ٢٠٠٩م.

٧-الايضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العيلي, احياء التراث الإسلامي, د.ت.

٨-البحر المحيط في التفسير, أبو حيان بن يوسف بن يوسف بن حيان أثير الدين الاندلسي (ت ٧٤٥هـ), تحقيق: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت, ١٤٢٠ هـ.

٩-التعريفات, الجرجاني علي بن محمد (ت٨١٦هـ), تحقيق: محمد صديق المنشاوي, دار الفضيلة, د.ت.

١٠- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن, أبو عبد الله محمد بن أحمد بن ابي بكر القرطبي, تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رمضان عرقسوسي, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠٠٦ م.

١١- الجني الداني في حروف المعاني, الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ هـ)فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ١٩٩٢م.

١٢- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: الصبان محمد بن علي (ت١٠٢٦ هـ), تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد المكتبة التوقيفية, د.ت.

١٣- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ), القاهرة, ط٢, ١٩٨٩م.

١٤- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة الاستاذ عبدالعزيز الميمنى ، دار الكتب المصرية ،القاهرة ، ١٩٥١ م.

١٥- ديوان الراعي النميري ،جمعه وحققه :راينهرت فاييرت ، دار النشر فرانش شتاينر بفيسادن ، بيروت ،١٩٨٠ م.

١٦- ديوان الفرزدق قدم له وشرحه: مجيد طراد, دار الكتاب العربي, بيروت, ط٣, ١٩٩٩.

١٧- ديوان كعب, تحقيق وشرح: علي فاعور, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ١٩٨٧م.

١٨- ديوان المتنبي, فهرسة وشرحه: عبود أحمد الخزرجي, المكتبة العالمية, بغداد, د.ت.

١٩- ديوان النابغة الذبياني, تحقيق: حمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف, القاهرة, ط١, د.ت.

٢٠- سقط الزند, أبو العلاء المعري, دار صادر, بيروت, ١٩٦٣.

٢١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبد الحميد, دار الطلائع للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠٠٩.

٢٢- شرح التسهيل, محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ), تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠٠١م.

٢٣- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, للشيخ خالد بن عبد الله الازهري (ت٩٠٥هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط٢, ٢٠٠٦م.

٢٤- شرح الجمل الزجاجي, أبو الحسن على بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ), تحقيق, إميل يعقوب, دار الكتب العلمية بيروت, لبنان, ط١, ١٩٩٨م.

٢٥- شرح الرضي, تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر, منشورات جامعة قاريونس, بني غازي, ط٢, ١٩٩٦م.

٢٦- شرح الكافية الشافية, ابن مالك الطائي الجياني, تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي, دار المأمون, ط١، ١٩٨٢.

٢٧- شرح المفصل, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ), قدم له إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ٢٠٠١م.

٢٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح, جمال الدين محمد بن عبد الله, الطائي النحوي, ابن مالك, تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي مكتبة دار العروبة, القاهرة, د.ت.

٢٩- صحيح البخاري, أبو عبد محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ), مركز البحوث وتقنية المعلومات, دار التأهيل, ٢٠١٢.

٣٠- الكامل في النحو والصرف والاعراب, احمد قبش, دار الجيل, بيروت, لبنان, ٢٠٠٢.

٣١- القاموسي المحيط, الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ) تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, مؤسسة الرسالة, ط٨, ٢٠٠٥.

٣٢- الكتاب سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ), تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي القاهرة/ط٣/١٩٨٨.

٣٣- الكواكب الدرية شرح منظومة الالفية, الازهري صالح عبد السميع (ت٦٧٢هـ) تحقيق, عبد الحميد هنداوي, دار الافاق العربية, القاهرة, ط١, ٢٠٠٩م.

٣٤- لسان العرب: ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري(ت٧١١هـ), المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة, د.ت.

٣٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو, الدكتور مهدي المخزومي, شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر, ط٢, ١٩٥٨م.

٣٦- المركب الاسمي الاسنادي وانماطه من خلال القرآن الكريم, د. أبو السعود حسنين الشاذلي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, مصر, ١٩٩٠.

٣٧- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدليمي (ت٢٠٧هـ), تحقيق: أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الجلبي, ط١, دار المصرية, للتأليف والترجمة, د.ت.

٣٨- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال باستي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٩٩٢م.

٣٩- معجم مقايس اللغة, ابن فارس احمد بن زكريا (ت٣٩٥هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر, د.ت.

٤٠- معنى اللبيب عن كتب الاعاريب, لابن هشام (ت٧٦١هـ), تحقيق: مازن المبارك, دار الفكر, دمشق, ط٥, ١٩٧٩.

٤١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي, تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط١, ٢٠٠٧هـ.

٤٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ), تحقيق: أحمد شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط٢, ٢٠٠٦م.